

Distr.
LIMITED

A/CONF.191/L.27
22 June 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

الجمعية العامة



مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً
بروكسل، بلجيكا، ١٤-٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١

جلسة مواضيعية تفاعلية

تمويل النمو والتنمية

١- عُقدت الجلسة برئاسة سعادة السيد دونالد كايبروكا، وزير المالية والتخطيط الاقتصادي في رواندا، والسيدة إيفلين هيرفكينس، وزيرة التعاون الإنمائي في هولندا. وتولت رعاية الجلسة وكالتان رائدتان هما منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي الذي أعد أيضاً ورقة معلومات أساسية بشأن "الشراكات الجديدة لتمويل التنمية في أقل البلدان نمواً". واتخذت الجلسة شكل اجتماع مائدة مستديرة حيث شجّع المشاركون على عدم تقديم عروض جاهزة بل على عقد مناقشة مفتوحة بين الوزراء وغيرهم من الممثلين رفيعي المستوى لأقل البلدان نمواً والشركاء الإنمائيين والمنظمات الدولية.

٢- وتناول اجتماع المائدة المستديرة ثلاثة مواضيع رئيسية هي:

(أ) ما الذي ينبغي أن تفعله أقل البلدان نمواً في سبيل وضع وتنفيذ برامج للحد من الفقر؟

(ب) ما هي مسؤوليات مجتمع المانحين؟

(ج) هل يمكن وضع إطار من الالتزامات المتبادلة للمجتمع الدولي؟

ما الذي ينبغي أن تفعله أقل البلدان نمواً في سبيل وضع وتنفيذ برامج للحد من الفقر؟

٣- ارتكز النقاش على ثلاث قضايا رئيسية تتصل بمبادرات أقل البلدان نمواً هي: الملكية والحكم السديد وتعبئة الموارد المحلية.

٤- الملكية. اعتُبر ضمان الملكية في وضع استراتيجيات الحد من الفقر وتنفيذها تحدياً رئيسياً في الجهود الدولية المبذولة حالياً لمساعدة أقل البلدان نمواً. وشدد جميع المتكلمين من أقل البلدان نمواً على هذه النقطة. وقالوا في هذا الصدد إن أقل البلدان نمواً تشعر بالتشجيع إزاء النهج الجديد الذي تمثله ورقات استراتيجية الحد من الفقر والذي وُضع في إطار المساعدة التي تقدمها المؤسسة الإنمائية الدولية والمبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ولكنها تدرك أن الوقت وحده كفيل بالكشف عما إذا كان هذا النهج الجديد سيفضي إلى نتيجة إيجابية. وأبلغت بعض أقل البلدان نمواً عن خوض تجارب أولية إيجابية مشيرةً أيضاً إلى ما لها من مسؤوليات، مثلاً، في تعزيز آليات الحوار، لأجل تعزيز عنصر المشاركة على الصعيد الوطني.

٥- الحكم السديد. اعترُف بأن الحكم السديد عنصر هام من عناصر أي استراتيجية إنمائية. وتشمل المشاكل الرئيسية في هذا المجال نقص الشفافية في العمليات الانتخابية وفي إعداد الميزانية واتخاذ القرارات، ووجود بيروقراطية بطيئة أو عديمة الفعالية والكفاءة. وشدد عدة مشاركين على أن أقل البلدان نمواً تنظر إلى الحكم السديد بمنظار الجد حرصاً على مصلحتها، وأن ذلك سبب يسوغ عدم فرض الحكم السديد شرطاً عليها. والواقع أن أصل المشكلة يكمن في نقص قدرات أقل البلدان نمواً من حيث الموارد المالية والبشرية على حد سواء.

٦- تعبئة الموارد المحلية. على الرغم من اعتراف أقل البلدان نمواً بافتقارها إلى الموارد فإنها لم تولد دائماً اهتماماً كافياً لاستخدام مواردها المتاحة استخداماً أكفأ. فلو توافرت لدى هذه البلدان وسائل فعالة لتعبئة رؤوس الأموال المحلية وتوزيعها لاستطاعت توجيه نداءات أكثر تركيزاً وتحديداً لاستحلاب رؤوس الأموال الدولية، سواء في شكل مساعدة إنمائية رسمية أو في شكل تدفقات رأسمالية دولية. وجرى التشديد أيضاً على أن تحقيق الهدف المتمثل في تخفيض نسبة الناس الذين يعيشون في فقر مدقع ويعانون الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ يتطلب، في جملة ما يتطلبه، زيادة هامة ومطرودة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نمواً. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستسعى أقل البلدان نمواً بدعم من شركائها الإنمائيين إلى جعل معدل نمو ناتجها المحلي الإجمالي لا يقل عن ٧ في المائة سنوياً وزيادة نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٥ في المائة سنوياً. ولا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية تؤدي دوراً أساسياً في إحراز هذه الأهداف. إلا أن على أقل البلدان نمواً أن تسعى إلى الإقلال من اعتمادها على المساعدة الإنمائية الرسمية. كما ينبغي أن تتضمن الخطط الإنمائية استراتيجيات بديلة متى استقرت معدلات النمو وزادت القدرة على تعبئة الموارد المحلية.

ما هي مسؤوليات مجتمع المانحين؟

٧- تركّز هذا الجزء من النقاش حول المبادرات التي يمكن أن يتخذها المانحون، منفردين أو مجتمعين، لزيادة حجم المعونة والارتقاء بنوعيتها.

٨- واعترف المانحون بأن التنوع الشديد في شروط الإبلاغ والأداء المعتمدة لديهم وما ينطوي عليه ذلك غالباً من إجراءات إدارية معقدة يفرض على حكومات أقل البلدان نمواً تكاليف باهظة لعقد الصفقات. ووافق ممثلو المانحين على ضرورة إبقاء أو جعل معايير توزيع المعونة بسيطة وشفافة قدر الإمكان. وينبغي أن يكون من السهل على أقل البلدان نمواً فهم مبررات المانحين لتقديم المعونة، ولا سيما الأهمية النسبية التي توليها الوكالات المانحة لأقل البلدان نمواً. وتتطلب زيادة كفاءة المعونة، في جملة ما تتطلبه، التشاور بين المانحين بهدف تعزيز التكامل وتلافي الازدواج والتضارب بين البرامج الخاصة بأقل البلدان نمواً. ولذلك يلزم إنشاء نظام متسق لإجراءات توزيع المعونة وتقديم المساعدة التقنية يسمح بتحسين تنسيق المعونة وزيادة فعاليتها زيادة كبيرة.

٩- وقد أحرز بعض التقدم في مواءمة برامج المساعدة وخفض تكاليف الصفقات لأقل البلدان نمواً المستفيدة. فعلى سبيل المثال، واءمت السويد والمملكة المتحدة والنرويج وهولندا إجراءاتها الخاصة ببرامج المساعدة لقطاع الصحة في جمهورية تنزانيا المتحدة. وتشكل هذه المواءمة الناجحة مثالاً يمكن أن تحتذيه بلدان وقطاعات أخرى.

١٠- وجرى التشديد على ضرورة برمجة المساعدة المقدمة من المانحين وفقاً للاستراتيجيات الإنمائية لأقل البلدان نمواً. وهذا يعني اتخاذ التزامات متعددة السنوات تتلاءم مع أطر الإنفاق المتوسط الأجل في أقل البلدان نمواً. واقترح عدد من أقل البلدان نمواً أيضاً أن تكون برامج المساعدة "معاكسة" للتقلبات الدورية، لكي تعوض عن الخسائر الهامة المتكبدة في حصائل الصادرات لدى هبوط أسعار السلع الأولية.

١١- وجرى التأكيد على ضرورة أن يكفل مجتمع المانحين انسجام سياساته التجارية وغير التجارية مع الأهداف الإنمائية. وفي هذا الصدد، تستطيع الدول المانحة زيادة فتح أسواقها أمام منتجات أقل البلدان نمواً، وخفض الإعانات التي تمنحها لقطاعها الزراعية، وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً، وتوفير التمويل المستدام لتخفيف عبء الديون المرتقب. وينبغي أن تتلaff الحكومات المانحة الاستعانة بأفضل موظفي الخدمة المدنية المحليين لتنفيذ مشاريعها.

١٢- وشهدت برامج المساعدة مؤخراً اتجاهات أخرى سلبية ينبغي مراجعتها. وأشار عدد من ممثلي أقل البلدان نمواً إلى ضرورة أن تولي برامج المساعدة قدرًا كافيًا من الاهتمام لا للقطاعات الاجتماعية فحسب وإنما لمشاريع البنية التحتية أيضاً، التي لوحظ أن لها آثاراً إيجابية في الحد من الفقر وتحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين. ومن المهم في هذا السياق إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص.

١٣- وسلم ممثلو بعض أقل البلدان نمواً بالحاجة إلى عمليات المشاركة في تصميم استراتيجيات الحد من الفقر وبدور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ هذه الاستراتيجيات، ودعوا في الوقت نفسه إلى زيادة مساهمة برامج المساعدة المقدمة عن طريق المنظمات غير الحكومية الدولية.

١٤- وأبرز عدد من المشاركين الحاجة إلى اتخاذ تدابير خاصة لأقل البلدان نمواً الخارجة من منازعات أهلية. ورأوا أن حسن توقيت المساعدة المقدمة بعد انتهاء المنازعات عنصر أساسي في توطيد عمليات السلام.

هل يمكن وضع إطار من الالتزامات المتبادلة للمجتمع الدولي؟

١٥- أُحرز في العقد الماضي تقدم جيد صوب تحقيق توافق في الآراء حول التحديات والنُهُج الإنمائية. ونادى البعض بجعل توافق الآراء هذا "ميثاقاً" بين الشركاء الإنمائيين في إطار من المساهمة المشتركة والالتزامات الواضحة على المانحين والمستفيدين. والغاية من هذا "الميثاق" هي توفير موارد متوسطة الأجل متسقة وقابلة للتنبؤ لتنمية قائمة على استراتيجيات وطنية تشاركية مملوكة للبلدان ومدرجة في ورقات استراتيجية الحد من الفقر. وقد طرحت هذا المفهوم مؤخراً اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من خلال "ميثاق الانتعاش الأفريقي". ولئن كان يجب الاعتراف باختلاف الظروف بين بلد وآخر فإن "الميثاق" مناسب أيضاً لأقل البلدان نمواً في المناطق الأخرى. وبالفعل، أعرب وزيران من كمبوديا وهايتي عن اهتمامهما بهذا "الميثاق".

١٦- وتنصب التزامات البلدان المستفيدة التي نوقشت في الجزء الأول من الجلسة على تعزيز السياسات والمؤسسات المحلية السليمة، ولا سيما عن طريق تشجيع تعبئة الموارد المحلية وهيئة بيئة نمو مواتية للفقراء.

١٧- أما الالتزام الرئيسي الذي يقع على عاتق المانحين والذي نوقش في الجزء الثاني من الجلسة فيتمثل في ضمان قدر من التمويل كاف وقابل للتنبؤ لجميع ورقات استراتيجية الحد من الفقر التي تحظى بالموافقة. وينبغي أن يكفل مجتمع المانحين لكل بلد من أقل البلدان نمواً يفي بالتزاماته ألا يجد نفسه عاجزاً عن تنفيذ سياسته الإنمائية كاملة بسبب نقص المعونة الخارجية.

١٨- ويقتضي ذلك وقف التراجع في المساعدة الإنمائية الرسمية. وأشار إلى وجود مجموعات هامة في البلدان المتقدمة تساند المساعدة الإنمائية الرسمية. ولذلك، سيؤيد الرأي العام زيادة مخصصات المساعدة الإنمائية الرسمية إذا استقر لديه أن هذه المساعدة أثراً حقيقياً وإيجابياً في الحد من الفقر في البلدان النامية. وينبغي أن تظهر الحكومات والمجتمع المدني إرادة سياسية لحفز تأييد الجمهور للمساعدة الإنمائية الرسمية. وانضمت لكمسبرغ مؤخراً إلى أربعة بلدان أخرى أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية حقق جميعها الهدف المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

١٩- وينبغي أيضاً وضع مقاييس لرصد الاستراتيجيات الإنمائية في أقل البلدان نمواً ولرصد مدى إدماج البلدان المانحة لبرامج المساعدة في هذه الشراكة الجديدة. ويمكن أن يشكل قيام مختلف الأطراف بمراقبة أو تقييم بعضها البعض أداة قوية. وقد اكتسبت بعض المعلومات والتجارب المفيدة في ميدان رصد الأطراف الثالثة. والتقت الآراء أيضاً حول ضرورة وضع مجموعة من المعايير لرصد أداء المانحين.

١- دور المؤتمر

٢٠- أبرز المشاركون دور المؤتمر في تحقيق بعض النتائج الهامة في مجال تمويل النمو والتنمية. ففي الفترة السابقة لعقد المؤتمر، وافقت لجنة المساعدة الإنمائية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على توصية تدعو إلى عدم ربط المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً بأي شروط، واستكمل الاتحاد الأوروبي مبادرته المسماة "كل شيء ما خلا الأسلحة". وجدد المانحون الأوروبيون تركيزهم على بلوغ الهدف المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة للمساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك تخصيص نسبة ٠,١٥ أو ٠,٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لتقديمها كمساعدة إنمائية رسمية إلى أقل البلدان نمواً. كما أن المبادرة المعززة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون قطعت شوطاً لا بأس به وإن لم تمول تمويلًا كاملاً بعد. ومع ذلك ينبغي اعتبار هذه النتائج خطوة أخرى نحو الأمام في سياق عملية طويلة الأجل. وفي هذا الصدد، قال المشاركون إنهم يتطلعون إلى استمرار الحوار بشأن "تمويل التنمية" في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الذي سيعقد في المكسيك سنة ٢٠٠٢.
